تزامناً مع الانخفاضات الحادة التي شهدتها أسواق الأسهم الخليجية

«بيان»: البورصة خسرت ما يقرب من 1.45 مليار دينار

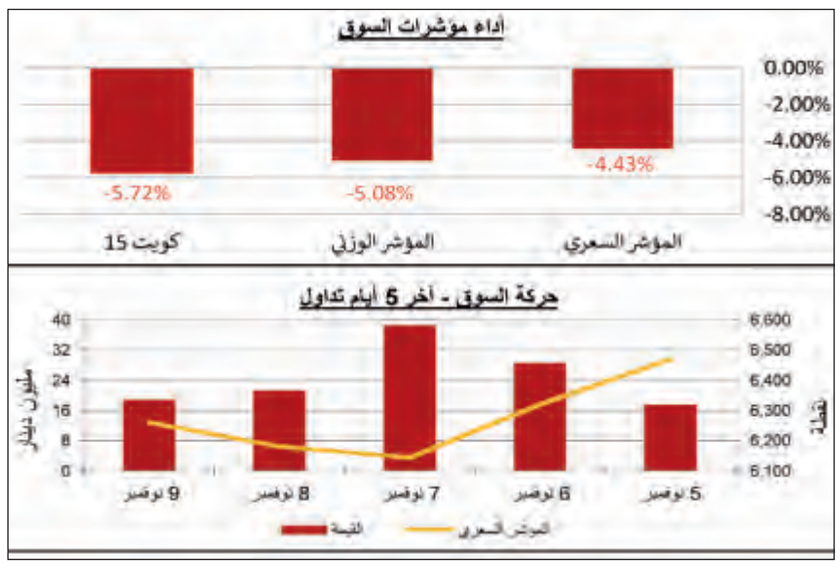

أداء مؤشرات السوق

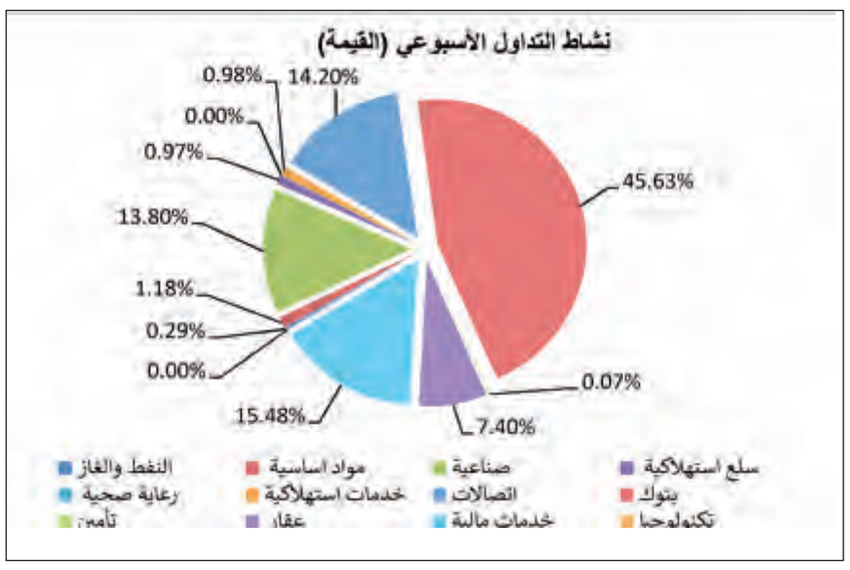

نشاط التداول الأسبوعي

- تراجع أسعار 125 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي
- البورصة خسرت في خمسة أيام فقط ما نسبته 5.16 بالمئة من قيمته الرأسمالية
- السوق بات أكثر أسواق المنطقة حساسية تجاه الأحداث السلبية المحيطة
- 99 من أصل 157 شركة مدرجة في السوق أعلنت عن نتائجها المالية

قال تقرير شركة بيان الصادر امس السبت لقد عادت البورصة الكويتية إلى التراجعات الكبيرة خلال الأسبوع الماضي تزامناً مع الانخفاضات الحادة التي شهدتها أسواق الأسهم الخليجية على وقع التوترات الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة خلال الفترة الحالية، إذ شهدت البورصة عمليات بيع عشوائية طالت العديد من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية التي خسرت الكثير من قيمتها السوقية مما انعكس بشكل سلبي على أداء جميع المؤشرات وخاصة مؤشر كويت 15 الذي فقد أكثر من 55 نقطة خلال الجلسات الخمس الأخيرة فقط. وقد شهد السوق هذا الأداء على الرغم من التحسن الذي تشهده أسعار النفط هذه الفترة ووصولها إلى أعلى مستوى لها منذ 2015، وانعكاس ذلك على سعر برميل النفط الكويتي الذي تخطى حاجز الـ60 دولار أمريكي صعوداً بعد أن وصل إلى 60.35 دولار بحسب السعر المعلن في مؤشرات الاقتصاد المحلي على موقع البورصة.

الجدير بالذكر أن الخسائر التي سجلتها البورصة في الأسبوع الماضي تعد الأكبر على المستوى الأسبوعي منذ تداولات الأسبوع المنتهي في 21 يناير 2016، وتحديداً منذ اشتداد أزمة تراجع أسعار النفط وانزلاق سعر البرميل الكويتي إلى ما دون الـ20 دولار أمريكي؛ وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط وارتفاعها بنسبة 200% تقريباً منذ ذلك الوقت، فإنه لم ينعكس ذلك التحسن على أداء البورصة، حيث خيمت أجواء التوتر التي تحيط بالمنطقة والاضطرابات السياسية التي تطورت خلال الأسبوع الماضي على حركة التداول فيها، رغم عدم وجود أسباب مباشرة لذلك، إذ تكبد المؤشر السعري بنهاية الأسبوع الماضي ما نسبته 4.43% بعدما أغلق عند مستوى 6,258.47 نقطة، فيما وصلت نسبة تراجع المؤشر الوزني إلى 5.08% مغلقاً عند مستوى 397.67 نقطة، في حين أنهى مؤشر كويت 15 تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 5.72% عند مستوى 910.13 نقطة.

السوق الكويتي

فمن الملاحظ أن السوق الكويتي بات أكثر أسواق المنطقة حساسية تجاه الأحداث السلبية المحيطة حتى وإن لم تكن الكويت طرف مباشر فيها، فرغم أن ديرتنا "حفظها الله" بعيدة نسبياً عن التوترات السياسية التي تمر بها المنطقة حالياً، إلا أن البورصة المحلية كانت أكثر الأسواق الخليجية تأثراً بتلك الأحداث، وكانت مؤشراتها الرئيسية هي الأكثر تكبداً للخسائر خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ متوسط خسائر مؤشراتها الثلاثة بنهاية الأسبوع المنقضي 5.08%؛ فقد لعب العامل النفسي وانخفاض معدلات الثقة لدى المستثمرين الدور الأكبر في الانخفاضات المسجلة، وسيطرت حالة من الخوف على تعاملات المتداولين في السوق ما أدى إلى اتجاههم إلى عمليات البيع المكثفة تحسباً لتطور الأحداث الجارية؛ كما أن ضعف البيئة الاستثمارية في البلاد وتراجع أغلب المؤشرات الاقتصادية المحلية وانعدام المحفزات الإيجابية الداخلية شكلت عوامل ضغط إضافية ساهمت في تعزيز الحالة التشاؤمية المسيطرة على المتداولين في السوق هذه الفترة.

وعلى صعيد أداء بورصة الكويت بالمقارنة مع أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع المنقضي، فقد شغلت البورصة المرتبة الثانية في ترتيب أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة الخسائر المسجلة، حيث وصلت نسبة تراجع مؤشرها السعري إلى 4.43%، في حين شغل سوق دبي المالي المرتبة الأولى كأكثر الأسواق خسارة خلال الأسبوع، وذلك بعد أن سجل مؤشره تراجعاً نسبته 4.76%، وشغلت بورصة قطر المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشرها خسارة نسبتها 3.20%، فيما شغل سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة الرابعة بعد أن وصلت نسبة خسائر مؤشره إلى 1.99%. هذا وكانت السوق المالية السعودية هي الأقل خسارة بين أسواق الأسهم الخليجية في الأسبوع الماضي، حيث تراجع مؤشرها بنسبة 0.03%. في حين كان سوق مسقط للأوراق المالية هو الوحيد الذي تمكن من السير عكس التيار واستطاع مؤشره أن يسجل نمواً أسبوعياً نسبته 0.30%. وفيما يلي

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي تراجع أسعار 125 سهماً من أصل 157 سهماً مدرجاً في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين ارتفعت أسعار 13 سهم فقط، مع بقاء 19 سهم بدون تغير؛ وقد أدى ذلك إلى خسارة البورصة ما يقرب من 1.45 مليار دينار بنهاية الأسبوع، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية إلى 26.57 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 28.01 مليار دينار كويتي في الأسبوع قبل السابق، وهو ما يعني أن السوق قد خسر في خمسة أيام فقط ما نسبته 5.16% من قيمته الرأسمالية الإجمالية، لتتقلص بذلك نسبة مكاسبها منذ بداية العام الجاري وتصل إلى 4.56%، وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة). على صعيد آخر، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها لفترة التسعة أشهر من العام الجاري حتى نهاية الأسبوع الماضي إلى 99 شركة، وذلك من أصل 157 شركة مدرجة في السوق الرسمي، أي أن أكثر من 35% من الشركات المدرجة في السوق لم تعلن بعد عن نتائجها، وذلك على الرغم من أن المهلة القانونية المحددة للإفصاح لم يتبقّ على نهايتها سوى 4 أيام عمل فقط، إذ ستنتهي في منتصف الشهر الجاري؛ هذا وقد حققت الشركات المعلنة ما يقرب من 1.37 مليار دينار كويتي أرباحاً صافية عن فترة التسعة أشهر المنقضية من العام الجاري، بارتفاع نسبته 12.59% عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام 2016، والتي بلغت حينذاك 1.21 مليار دينار كويتي.

وبالعودة إلى أداء البورصة خلال الأسبوع الماضي، فقد أظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي أن السوق لم يتمكن بعد من الوصول إلى مرحلة الاستقرار ولم يستطع أن يتجاوز المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي، إذ أنهت مؤشراته الثلاثة تداولات الأسبوع مسجلة خسائر جماعية للأسبوع الثالث على التوالي، وسط سيطرة اللون الأحمر على أداءها خلال معظم الجلسات اليومية من الأسبوع على وقع عمليات البيع العشوائية التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، مما أدى إلى انزلاق المؤشرات الثلاثة إلى مستويات متدنية، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي شهد في إحدى جلسات الأسبوع السابق أدنى مستوى إغلاق له منذ عام تقريباً. وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت الجلسات الثلاث الأولى انخفاض السوق بشكل متواصل وفقدت المؤشرات الثلاثة الكثير من النقاط على إثر عمليات البيع المكثفة التي لجأ إليها المتداولون، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي فقد حوالي 90 نقطة من قيمته خلال الجلسات الثلاث، وسط نمو تدريجي لمستويات التداول سواء على صعيد الكمية المتداولة أو قيمة التداول، حيث أدت عمليات البيع إلى تراجع أسعار الغالبية العظمى من الأسهم، خاصة الأسهم قيادية التي تعرضت بدورها لضغط ملحوظ خلال تلك الأيام.

أما جلستي الأربعاء والخميس، فقد شهد السوق فيهما عودة اللون الأخضر مرة أخرى وتمكنت مؤشراته الثلاثة من تحويل مسارها إلى المنطقة الخضراء، وذلك وسط عمليات شراء انتقائية استهدفت العديد من الأسهم التي تراجعت أسعارها بشكل واضح لتصل إلى مستويات مغرية للشراء، وهو الأمر الذي مكن السوق من تعويض ما يقرب من 700 مليون دينار كويتي من خسائر القيمة الرأسمالية التي تكبدها السوق في الجلسات الثلاث الأولى من الأسبوع، ومع ذلك بقيت خسائر المؤشرات الثلاثة على المستوى الأسبوعي هي الأكثر خلال العام الجاري.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,258.47 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 4.43% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضاً نسبته 5.08% بعد أن أغلق عند مستوى 397.67 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 910.13 نقطة بخسارة نسبتها 5.72% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 8.88%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 4.63%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.84%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 60.12% ليصل إلى 24.87 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 51.91%، ليبلغ 122.06 مليون سهم تقريباً.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نما مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 1.50% مع إغلاقه عند مستوى 941.20 نقطة، في حين أنهى مؤشري قطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا تداولات الأسبوع الماضي بدون تغير يذكر. هذا وجاء السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات المتراجعة، حيث أغلق مؤشره منخفضاً بنسبة 8.03% بعدما وصل إلى 897.68 نقطة. تبعه في المرتبة الثانية، قطاع الخدمات المالية الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 626 نقطة، متراجعاً بنسبة 7.46%، فيما شغل المرتبة الثالثة قطاع النفط والغاز الذي نقص مؤشره بنسبة 6.74% مقفلاً عند 926.21 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أغلق مؤشره عند 1,252.42 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 2.02%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 214.99 مليون سهم تقريباً شكلت 35.23% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 147.83 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.22% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 21.86% بعد أن وصل إلى 133.43 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 45.63% بقيمة إجمالية بلغت 56.75 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 15.48% وبقيمة إجمالية بلغت 19.25 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 17.66 مليون د.ك. شكلت 14.20% من إجمالي تداولات السوق.

نمو القروض الشخصية يكتسب بعض القوة

الائتمان في الكويت يستقر عند 3.2 بالمئة في أغسطس

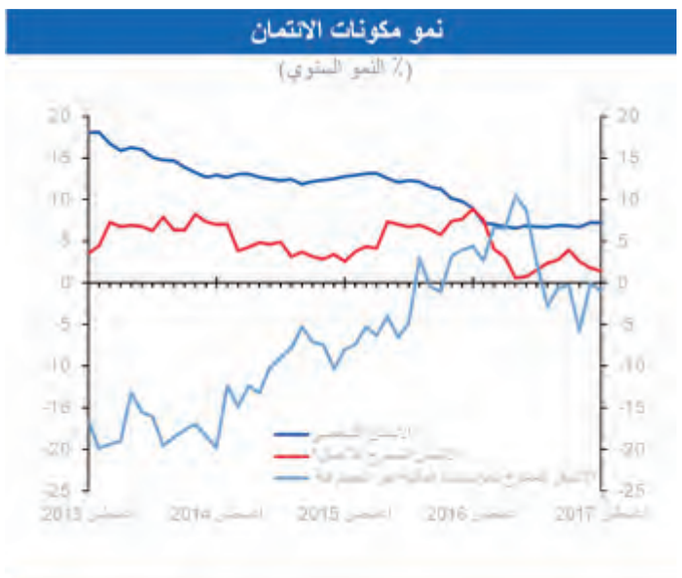

نمو مكونات الائتمان

نمو عرض النقد

قال تقرير البنك الوطني الصادر امس السبت لقد سجل الائتمان في الكويت زيادة معتدلة خلال شهر أغسطس بالرغم من استمرار تباطؤ النمو بسبب تأثيرات قاعدية. فقد بلغ صافي الزيادة في الائتمان خلال الشهر 193 مليون دينار مع تراجع النمو إلى 3.2% على أساس سنوي. وجاءت معظم الزيادة من قوة نشاط القروض الشخصية والائتمان الممنوح لبعض قطاعات الأعمال. واستعادت ودائع القطاع الخاص قوتها بعد أشهر من التراجع، بينما استقرت أسعار الفائدة.

وشهدت القروض الشخصية نشاط قوي للشهر الثاني على التوالي في أغسطس، مع ثبات النمو عند 7.2% على أساس سنوي. وبلغ صافي الزيادة في التسهيلات الشخصية باستثناء الممنوحة لشراء الأوراق المالية 118 مليون دينار في الشهر، أي ضعفي المتوسط الشهري في النصف الأول من العام 2017.

وسجل الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال باستثناء المؤسسات المالية غير المصرفية زيادة معتدلة في أغسطس نظراً لتأثير قطاع العقار على النمو. فقد بلغ صافي الزيادة في الائتمان 83 مليون دينار مع تراجع النمو إلى 1.4% على أساس سنوي. وانحصرت الزيادة في قطاع البناء والتشييد والقطاعات الأخرى وذلك بواقع 81 و82 مليون دينار، على التوالي. وقابل هذه الزيادات تراجعاً في قطاعي العقار والنفط والغاز.

وظل الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال "المنتجة" قوياً نسبياً بالرغم من الضعف الجليّ في الائتمان الممنوح لكامل قطاع الأعمال. وبينما جاء النمو في هذا القطاع، الذي يستثني الائتمان الممنوح لقطاع العقار والقطاع المالي، دون المستوى عند 4.5% على أساس سنوي، إلا أن هذا الضعف يفسّر بالتسويات الضخمة التي جرت في الربع الرابع من 2016. بالمقابل، بلغت نسبة متوسط النمو على أساس سنوي في 2017 نسبة 11%. وجاءت الزيادة جيدة في أغسطس عند 142 مليون دينار، أي أعلى من المتوسط الشهري البالغ 99 مليون دينار للثمانية أشهر الأولى في 2017.

واستعادت ودائع القطاع الخاص قوتها في أغسطس بعد تراجع استمر شهرين متتاليين. فقد ارتفعت الودائع بواقع 240 مليون دينار على إثر تسجيل زيادات في الودائع بالعملة الأجنبية والودائع لأجل بالدينار. وقابل بعض هذه الزيادات تراجعاً في الودائع تحت الطلب بالدينار وودائع الإدخار بالدينار. وقد ساهمت الزيادة في الودائع في رفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 2.9% على أساس سنوي. وشهدت زيادات الودائع الحكومية ثباتاً مع تراجع نموها إلى 4.9% على أساس سنوي.

وتراجعت قليلاًاحتياطيات البنوك السائلة أو "فائض السيولة" خلال أغسطس إلى 7.1% من إجمال أصول البنوك. فقد تراجعتاحتياطيات البنوك (النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 247 مليون دينار لتصل إلى 4.4 مليار دينار. وقد تزامن هذا مع قيام الحكومة بإصدار السندات المحلية بواقع 400 مليون دينار، ماساهم في ارتفاع أدوات الدين العام المحلية إلى 4.57مليارديناراو ما يقدّر بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي.

لم تتغير أسعار الفائدة المحلية فيأغسطس. فقد ارتفعت أسعار الفائدة بين البنوك(الإنتربنك) لأجل ثلاثة أشهر بواقع نقطتي أساس لتستقر عند 1.74 وارتفعت الأسعار قليلاًمنذ ذلك الحين، ولم تتغير أسعار الفائدة على ودائع العملاء.

ضمن رعايتها البلاتينية لمنتدى الحكومة الإلكترونية الخامس

«زين» استعرضت آخر وأحدث حلولها المتطورة لقطاع الأعمال

الروضان والمرزوق يتوسطان مسؤولي زين في جناح الشركة

أعلنت زين الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت عن رعايتها البلاتينية لمنتدى الحكومة الإلكترونية الخامس الذي نظّمه الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بعنوان التحوّل نحو الرقمية في فندق كورت يارد ماريوت تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي أن حفل الافتتاح قد شهد حضور العديد من الشخصيات رفيعة المستوى، في مقدمتها مُمثل سمو رئيس مجلس الوزراء معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان، والمدير العام التنفيذي لشركة نوف إكسبو المُنظّمة للمُنتدى يوسف المرزوق، والمدير العام للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالإنابة قصي الشطي، بالإضافة لمجموعة من القيادات والخبراء والمُتخصصين من القطاعين العام والخاص.

وبينت زين أن رعايتها البلاتينية في فعاليات الدورة الخامسة من هذا المنتدى يؤكد حرصها على المشاركة الفعّالة في مختلف الأنشطة المحلية والإقليمية التي تصب في مصلحة الشأن المحلّي وتنمية الاقتصاد الوطني، وخاصةً كونها إحدى أكبر الشركات الوطنية الرائدة في القطاع الخاص الكويتي.

وأضافت الشركة أنها قامت بتخصيص جناح خاص استعرضت من خلاله آخر وأحدث خدمات وحلول زين أعمال لعملاء الهيئات والشركات، والتي تضمنّت خدمة M2M (آلة إلى آلة) التي توفّر حلول إرسال واستقبال البيانات وإدارة النظم المركزية، وخدمة Zain Cloud DR للحفاظ على المعلومات والبيانات أثناء الأزمات والكوارث غير المتوقعة، وخدمة لاسلكي للتواصل اللاسلكي الآمن (Push–to– talk services PTT) التي تتوافق مع شبكة الجيل الرابع وبسرعة فائقة تغطي كافة أرجاء الكويت، بالإضافة إلى مركز زين أعمال لاستضافة البيانات، والذي يُعزّز من كفاءة البيانات من خلال نظام إيكولوجي متطوّر لاستضافة البيانات (BDC) يُقدّم أعلى مستويات الدعم الذي تتطلّبه الشركات، وذلك من خلال تخزين البيانات وتوفير خدمات رائدة في حماية المعلومات والاتصالات، وذلك عبر استضافة البيانات إلكترونياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يذكر أن منتدى الحكومة الإلكترونية الخامس الذي جاء تحت عنوان التحوّل نحو الرقمية قام ببحث مختلف الجوانب التي يتعين على الجهات الحكومية وضعها بالاعتبار خلال عملية تحولها نحو الرقمية من خلال مجموعة من الجلسات الحوارية وورش العمل المُتخصصة، وقام بتوضيح المخاطر المحتملة وكيفية تجنبها مستفيداً من تجارب الدول التي سبقت، وتطرق كذلك إلى الظواهر التكنولوجية الحديثة وتأثيرها على مسيرة التحول نحو الرقمية وكيفية الاستفادة منها وغيرها من المحاور.